ان وجوده في وجود الخارج ومن عدا وجود انه فليس الخارج الا ظرفا لنفس الشيء
لكنه اذا جعل ظرفا له حقيقة اقتضى وجوده واذا جعل ظرفا له مسامحة لم يقتضي
وجوده هكذا احقق الخارج والواقع واحفظه واجعله من سلك البدايع واعلم
ان ما سبق من الكلام في الخارج ليس في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب
لانه بمعنى خارج تعقل المتكلم لا بمعنى الخارج المقابل للذهن والا لم يشمل الصادق
والكاذب الذهنيين بل في الخارج المقابل للذهن لتكون على بصيرة في القضايا
الخارجية ويتضح عندك وجه تقييد النسبة فيها بالخارج وكتب ايضا قوله الخارجية
اي المتحققة في الخارج عن الذهن   من مسند اليه ومسند واسناد كان
الاولى ان يقول من اسناد ومسند اليه ومسند ليوافق ترتيبه السابق في عد الابواب
اجمالا واللاحق في ذكر الابواب تفصيلا وليكون ذكر متعلقات المسند بجانبه   والمسند
قد يكون له متعلقات اذا كان الخ فيه امران الاول ان المتعلقات تكون للمسند اليه نحو
الضارب زيدا جاءنا وضرب زيد احسن الثاني ان المسند لا بد له من المتعلقات اذا
كان فعلا او في معناه وظاهر قوله قد يكون الخ انها لا تلزمه لانه وان لم يلزم ان يكون
متعديا لكن لا بد له من مفعول مطلق ثم قد يحذف وكلامه اعم من الذكر والحذف
بدليل انه سيقول اما حذفه الخ واجيب عن الاول بانه يحكي كلامه هنا على الغالب
وعن الثاني بان في العبارة حذفا والتقدير كما صرح قد يكون له متعلقات وقد لا يكون
له ذلك اي كما اذا كان جامدا نحو زيد اخوك وانما يكون له ذلك اذا كان فعلا الخ
اذا كان فعلا او في معناه اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي وبما في معناه
كل ما يفهم منه معنى الفعل سواء كان من تركيبه كالمصدر واسم الفاعل او لا كحروف
التنبيه واسما الاشارة ولقصور شبه الفعل على القسم الاول لم يقل او شبهه وليعم
معنى الفعل على القسم الثالث اصطلاحا لم يقل ومعناه اي ملخصا من الشرح والاطول
ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر قاله في المطول لان والانشا ايضا لا بد له
مما ذكره وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات اه قاله في الاطول وفيه ان انتفا
الاختصاص لا ينفي وجه التخصيص اذ رب مشترك يخص في البيان ببعض
لنكته والنكته هنا ان القوم تكلموا عن المسند اليه والمسند الخبريين
وكذا عن متعلقات الفعل والقصر وتركوا الانشائيات على المقايسة ولذا
قدموا هذه الابواب على الانشا وانما فعلوا ذلك لان الخبر اكثر ومزاياه اوفر
على ان بعض المحققين على انه لا انشا الا وهو في الاصل خبر صار انشا بنقل كما في بعت
او حذف كما في اضرب فان اصله تضرب او بزيادة كما في لتضرب ولا تضرب الى غير ذلك
اه   الاسناد اي بين المسند والمسند اليه وقوله والتعلق اي بين المسند والفضلات
المشار اليه بقوله قد يكون له متعلقات   وكل جملة قرنت بالحرف اي او كانت مما
تقبل

قوله في معناه [illegible] ان الظرفية [illegible] لولب [illegible] لكاتبه

تقبل العطف في اداء اصل المعنى خرجت الجمل الحالية المتداخلة نحو جاء زيد يركب يسرع على
ان يسرع حال من ضمير يركب وانه مع الاعتراضية بتناول عبارته لها مع انها ليست من
الوصل والفصل في شيء بل من متعلقات الفعل ولا يخفى عدم تناول العبارة لذي نسب
باب الفصل والوصل الا ان يقال انه من باب متعلقات الفعل وكرر باب الفصل والوصل
لمزيد مناسبة له به اه من الاطول   اما معطوفة وهو الوصل وقوله او غير معطوفة وهو
الفصل   اما زائد على اصل المراد لفائدة او غير زائد لا يخفى ان بيان الايجاز والاطناب
على ما ذكره لا يتناول الايجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها اه اطول
عن التطويل وكذا عن الحشو اه اطول   على انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام
بالبليغ قاله في المطول لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا
اه قال الحفيد في حواشيه على الشرحين هذا مبني على انه يجب في الكلام البليغ ان يطابق كل
لفظ فيه مقتضى الحال وهو محل تامل وقال في الاطول وفيه اي فيما ذكره الشارح بحث اذ بلاغة
الكلام مطابقته لمقتضى الحال في الجملة ولا يلزم منه ان لا يكون في الكلام ما لا يقتضيه الحال
نعم لا فائدة في تقييد الكلام بالبليغ لان الزيادة لفائدة اطناب سواء كان في الكلام البليغ او لا
لا يقال يستفاد من تقييد الزيادة بكونه على اصل المراد انه لا يكون زائدا على المراد فيكون
لفائدة فيلغو قوله لفائدة بهذا الاعتبار لان الزائد على المراد زائد على اصله اه مع بعض
حذف وزيادة وكتب ايضا قوله لا حاجة اليه الخ اجيب بان الغرض التنبيه على ان هذا
القيد ماخوذ في مفهوم الاطناب ولو لم يقيد الزيادة بكونها لفائدة لا يهام اعتبارها في مفهومه
اه عن هامش وقوله التنبيه اي لا الاحتراز   او غير زائد المتبادر منه ان المراد او غير زائد
على اصل المراد لفائدة فيدخل التطويل والحشو لان غير الزائد لفائدة صادق بغير الزائد
اصلا وبالزائد لا لفائدة فكان ينبغي ان يقول او غير زائد على اصل المراد اصلا ويقيده بكونه
لفائدة لان عدم الزيادة في الايجاز والمساواة لا بد ان يكون لفائدة اه يس   هذا اي
قوله والخبر الخ وكتب ايضا قوله هذا اي دليل الحصر اه سم   لا طائل تحته عبارة ابن
يعقوب ولما كان حاصل هذا الكلام حصر الابواب من غير بيان وجه افراد بعض الاحوال
بالتبويب عن بعض وحصر الابواب استقرائي لم يفد الا ما يفيده عدها وقد تقدم كان
لا طائل تحته مع ظهوره اه   لان جميع ما ذكر الخ يظهر انه علة لمحذوف اي وذكر
سبب افراد بعض الاحوال بالتبويب عن بعض اهم لان الخ   من احوال الجملة
راجع للفصل والوصل والايجاز ومقابليه وقوله او المسند اليه راجع للقصر والايجاز
ومقابليه وكذا قوله او المسند وفيه ان المص لم يبوب باحوال الجملة حتى يقال هلا
ادخل فيها الفصل والوصل والايجاز ومقابليه ويمكن ان يقال المراد هلا بوب باحوال
الجملة وادخل فيها ذلك واحوال الاسناد بدل تبويبه باحوال الاسناد   او المسند كان
عليه ان يقول او المتعلق   مثل التاكيد هو من احوال الجملة وقوله والتقديم والتاخير

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)